مجلة البحوث القانونية والاقتصادية
JOURNAL OF LEGAL AND ECONOMIC RESEARCH
المجلد: 9 العدد:1 الشهر:1 السنة: 2026
ص.ص 1113 - 1153

آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة وأثرها على التنمية المحلية بالجزائر

Mechanisms for implementing participatory democracy in elected councils and its impact on local development in Algeria

حرشاوي محي الدين[1]
جامعة الجزائر 3، الجزائر
m.harchaoui@cu-aflou.edu.dz
مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر

سالمي العيفة
جامعة الجزائر 3، الجزائر
ayoubsalemhamed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 13-12-2025	تاريخ القبول للنشر: 18-12-2025

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية أساسية تتعلق باختبار فعالية الديمقراطية التشاركية كأداة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر و ذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل فهم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بهدف التعمق في دراسة حالة الجزائر.

و تتصل هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية أن الديمقراطية التشاركية تعتبر وسيلة أساسية لترقية الآداء المحلي والقضاء على حالة الانسداد التي تشهدها المجالس المنتخبة.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية، التنمية المحلية، الجماعات المحلية، المجالس المحلية المنتخبة.

Abstract:

This study seeks to address a fundamental problem related to testing the effectiveness of participatory democracy as a tool for achieving local development in Algeria by relying on the analytical approach in order to understand participatory democracy and local development in addition to the case study approach with the aim of delving deeper into the case study of Algeria.

This study reaches a fundamental conclusion: participatory democracy is considered an essential means of improving local performance and eliminating the blockage witnessed by elected councils

Keywords: Participatory democracy, democracy, local development, local communities, elected local councils. words.

[1] حرشاوي محي الدين

مقدمة:

تزايد الاهتمام في العقد الأخير من القرن 20 بقضايا التنمية وما يرتبط بها من بناءات بيئية مختلفة، ولا يمكن إغفال ما أنتجته العولمة من سياقات عالمية ذات منظومة قيمية ومعيارية للتنمية لا تخلو من الإيديولوجية في محاولة نمذجة النموذج النيوليبرالي الغربي، ونظرًا للنتائج السلبية للبرامج في كثير من الدول، نوّهت المراكز البحثية المتخصصة والمنظمات الدولية إلى ضرورة الانتقال بالتنمية الاقتصادية من الطابع الوطني إلى الطابع المحلي، لتطوير المجتمعات المحلية والرفع من مستوياتها.

ولم تتخلف الجزائر كثيرًا عن التوّجه العالمي الجديد للتنمية، حيث مست السياسة العامة الاقتصادية عديد البرامج التنموية على المستوى المحلي وخصصت الدولة أغلفة مالية ضخمة في سياق تنامي اتجاه اللامركزية واتساع استقلالية وصلاحية الأقاليم والجماعات المحلية وانفتاحها على مختلف الفواعل الاجتماعية، لتصبح الديمقراطية التشاركية أكثر اقترانًا بالتنمية المحلية، وبذلك أصبح اشراك أكبر عدد من الفواعل في التنمية المحلية ترجمة لتنمية محلية فعّالة تعلو في ظلها المصلحة العامة وتكرس من خلالها شرعية الهيئات المحلية وتراعى فيها شروط التنمية.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية موضوع إشكالية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر في النقاط التالية:

يعتبر موضوع الديموقراطية التشاركية من الموضوعات الهامة والحديثة الجديرة بالدراسة والتي أثيرت حولها الكثير من النقاشات، ما جعلها موضوع مشترك بين العديد من التخصصات العلمية.

تعد الديموقراطية التشاركية كأحد أهم الآليات لتفعيل التنمية المحلية، ما استوجب احاطتها بالبحث والدراسة نظرًا لتأثيرها على السلطة والشعب.

تبرز أهمية موضوع التنمية المحلية نظرًا لارتباطها الوثيق وتأثيرها الكبير على مختلف جوانب حياتنا اليومية، كما أنها لم تنل القدر الكافي من الدراسة نظرًا لحداثتها

أهداف الدراسة:

لأي دراسة أهداف علمية وأخرى عملية يسعى الباحث لتحقيقها ولهذه الدراسة جملة من الأهداف نذكر منها:

الأهداف العملية: محاولة التعرّف على أهم آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية للدفع بالفعل التنموي المحلي في الجزائر.

التعرف على أبرز الفاعلين من خلال الديمقراطية التشاركية ومساهماتهم في التنمية المحلية من خلال تجربة دعم قدرات الفاعلين المحليين في الجزائر.

التمكن من التعرف على دور كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن من خلال مقاربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر في الدفع بالفعل التنموي المحلي.

الأهداف العملية: معرفة مدى تطبيق الديموقراطية التشاركية على المستوى المحلي، من خلال التعرف على الأطر المحددة لذلك، وإعطاء صورة واضحة ومحددة لكل من الديموقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

محاولة الكشف عن الأسباب الدافعة نحو الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية.

البحث عن التحديات التي تواجه تطبيق الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ومحاولة تجاوزها عن طريق إيجاد آليات فعالة تتيح فعل المشاركة لكافة الفواعل.

إشكالية الدراسة:

موضوع تجسيد الديموقراطية التشاركية في هياكل الدولة والجماعات المحلية لاقت اهتمامًا من قبل الباحثين في الجزائر فقد عملت الدولة الجزائرية على تكريس مبدأ الديموقراطية التشاركية في منظومتها القانونية والعمل على تفعيلها

ضمن نظام سياسي خاص بها، يهدف إلى إشراك المواطن والمجتمع المدني في رسم السياسة العامة المحلية، وتوزيع دورهما في صنع القرار ومحاولة إشراكهم في السياسة العامة المحلية، وهذا ما تسعى هذه الدراسة للكشف عنه من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية فعالة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

المناهج المتبعة في الدراسة:

إن الظواهر السياسية والاجتماعية عموما ظواهر معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد لذا تستفيد هذه الدراسة من الأدوات التي توفرها المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

يستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطرق التحليل، وتفسير الظواهر بشكل علمي منظم، فيعتمد هذا المنهج على جمع معلومات حول الظاهرة محل الدراسة والبحث عن مفهومها ومستوياتها المختلفة، وعليه فموضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية يستدعي شرح وتفسير، كيف يساهم التفاعل بين مختلف الفواعل في الدفع بالفعل التنموي في الجزائر.

منهج دراسة الحالة:

يعرف منهج دراسة الحالة على أنه: "هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها".(شلبي، 1997، صفحة 87)

وقد إستعنا بهذا المنهج من أجل التعمق في دراسة الحالة الجزائرية قصد الإحاطة بظاهرة الديمقراطية التشاركية وانعكاساتها على مسار التنمية المحلية،

وذلك بإدراك وإبراز الارتباطات والعلاقة السببية بين ظاهرة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، والحصول على كل البيانات المتاحة عن هذه الحالة، سواء بالاعتماد على الأسلوب التحليلي أو الوصفي التاريخي، أي بحسب ما نراه مهما وبالقدر الذي يمكن من وضع فرضيات الدراسة موضع التحقيق والاختبار.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، تطرقنا في المحور الأول إلى الضبط الإبستمولوجي للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، أما المحور الثاني تطرقنا فيه إلى العلاقة بين الديموقراطية التشاركية والتنمية المحلية في حين تطرقنا في المحور الثالث إلى تطبيقات الديموقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر.

1-الضبط الإبستمولوجي للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

تقتضي أي دراسة علمية وجود الضبط الابستمولوجي للمفاهيم الأساسية المعتمدة في الدراسة باعتبارها مدخل يفكك المصطلحات المستعملة ويوضح التعريفات المختلفة لها، وعليه سيتم في هذا المحور عرض مفهوم الديمقراطية التشاركية ومفهوم التنمية المحلية.

1.1-مفهوم الديمقراطية التشاركية

يعتبر مصطلح الديمقراطية التشاركية من المصطلحات التي لاقت اهتماماً بالغاً من طرف الدارسين في الحقل المعرفي السياسي، ونظراً لهذه الأهمية برزت جملة من الاجتهادات من قبل المفكرين الذين حاولوا إيجاد مفهوم يشمل كل عناصرها ومكوناتها وخصائصها، ومن أجل التعمق في دراسة المفهوم ارتأينا التطرق إلى المفهوم اللغوي أولاً، ثم التطرق إلى المفهوم الاصطلاحي على النحو الآتي:

1.1.1- التعريف اللغوي للديمقراطية التشاركية

تتألف كلمة الديمقراطية التشاركية من لفظين: ديمقراطية وتشاركية. أما اللفظ الأول "الديمقراطية" فهو كلمة قديمة في القاموس السياسي، تعود للغة اليونانية القديمة وهي مكونة من مقطعين، الأول "Demos" وتعني الشعب، وكلمة "kratos"وتعني الحكم وبذلك تصبح الكلمة "Demoskratos" أي حكم الشعب. أما

اللفظ الثاني "التشاركية" فهو يعني في فلسفة اللغة على وجود نوع من التواصل بين طرفين نظراً لميزات ترابطية تجمعهما، فالتشاركية تعكس الإيجابية في نظام العلاقات، لذلك فاقترانها بالديمقراطية يعني أن هناك مشروع سياسي يتبنى الانفتاح بين أطراف العملية السياسية (بن صولة، 2013، صفحة 97).

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية في معناها اللغوي لها جذور يونانية قديمة ترجع إلى فلسفة المفكرين القدماء كأرسطو وأفلاطون، وتعني في معناها البسيط حكم الشعب بنفسه والمشاركة في تسيير أموره وحل مشكلاته بالنقاش والعمل الجماعي وهذا ما جسدته التجربة الميدانية في العهد اليوناني، بما كان يعرف بالدولة المدينة التي كانت تجتمع فيها القبائل وتناقش أمورها بشكل مباشر.

2.1.1-التعريف الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية

تعددت تعاريف الديمقراطية التشاركية بتعدد توجهات المفكرين والفقهاء، فليس هناك تعريف دقيق لها، بل إن معناها يشوبه نوع من عدم الدقة، ومن بين هذه التعاريف المتعددة نذكر ما يلي:

يعرف الدكتور الجزائري "صالح زياني" الديمقراطية التشاركية على أنها: (مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي بغرض تحقيق التنمية البشرية من خلال إعطاء دور محوري للمجتمع المحلي في صناعة القرارات التي تؤثر على حياته سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم)(بكروح و بلعيد، 2003، صفحة 30)

ويعرفها أيضاً الفيلسوف الأمريكي جون ديوي بأنها: "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وصنع السياسات في هذه المؤسسات واتخاذ القرارات والتفاعل معها" (حريزي، 2018، صفحة 322).

يقصد بالديمقراطية التشاركية: "مساهمة أفراد الوحدة المجتمعية والسياسية على مختلف الأصعدة الفكرية والاقتصادية والمالية... الخ، بإرادتهم وفي

حدود معتقداتهم وتوجهاتهم الدينية والثقافية، من أجل إنجاز وتحقيق مشاريع تنموية، تعود بالفائدة عليهم وعلى بيئتهم التي يعيشون فيها".

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية يقصد بها إشراك كافة الفواعل من مواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث أن هذا التفاعل بين المكونات الاجتماعية يساهم في إيجاد حل للمشكلات ويعزز من شرعية الإنجاز والدفع بالفعل التنموي المحلي.

2.1-أسس الديمقراطية التشاركية

تقوم الديمقراطية التشاركية على جملة من الأسس والمبادئ، والتي تعتبر كركيزة أساسية تضمن الممارسة السياسية الديمقراطية بصفة حقيقية، لعل أبرز هذه الأسس ما يلي:

أ. الحق في التعبير وحرية الرأي للوصول إلى المعلومة؛

ب. تطبيق مبدأ المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون إقصاء؛

ج. تقنين أدوات وآليات المشاركة لإرساء مقاربة تشاركية تفاعلية مع جميع الفئات المشاركة؛

د. ضمان مشاركة فعّالة وحقيقية في كامل مراحل صنع القرار بداية من مرحلة الإنجاز وصولاً إلى مرحلة التنفيذ "تحديد الحاجيات، التخطيط، التنفيذ، التقييم"؛

هـ. نشر ثقافة وقيم المواطنة وما تتضمنه من واجبات وحقوق نحو الدّولة والمجتمع حتى تبقى المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة؛

و. ضرورة اعتماد آليات لتقييم مدى نجاح المقاربة التشاركية على المستوى المحلي بهدف تطويرها من خلال الاعتماد على مؤشرات ومقاييس التقييم الكمي والكيفي.

من خلال القراءة التحليلية لهذه الأسس يمكن القول أن هذه المبادئ، تعتبر كضمانة للممارسة السياسية البعيدة عن الحكم الاستبدادي القائم على التفرد

بالسلطة من قبل شخص واحدة، أو مجموعة تدعي نخبويتها، أو طبقة تحكم المجتمع باسم الحكم الملكي والحق في ميراث الحكم وإسناد السلطة إلى أبناء الأسرة الحاكمة، وبذلك فإن أسس الديمقراطية التشاركية تؤدي إلى تحقيق الاندماج السياسي، وتنمي روح العمل بمبدأ المواطنة القائم على التوازن بالعمل بالحقوق والواجبات، وتشرك المواطن في العملية السياسية على المستوى الوطني والمحلي، بما يساهم في تقدم الدولة وازدهارها، بعيد عن مظاهر الاغتراب والتطرف السياسي.

كما تقوم الديمقراطية التشاركية على مجموعة من الأسس تتشارك فيها مع الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي نذكر منها:

أ. ضرورة إقامة دولة تُؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان؛

ب. ضرورة بناء وتطوير دولة الحق والقانون التي تجعل الإنسان وحاجاته الأساسية هي غاية الحكم والعدالة؛

ج. تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة؛

د. العمل بمبدأ جعل المساءلة القانونية والمؤسساتية للسلطة التنفيذية والهيئات التي تستند إليها اتخاذ القرارات المحلية بما يخدم حاجيات وانشغالات المواطنين؛

هـ. جعل المجتمع المدني حلقة اتصال بين المواطنين والنظام السياسي.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تقوم على أسس الحوكمة المحلية والوطنية وترشيد منظومة الحكم للقضاء على كافة مظاهر الفساد، وعقلنة القرار السياسي، بما يساهم في تحقيق مخرجات السياسة العامة التي تلبي مطالب المجتمع وتسد حاجاته، حيث أن مقاربة الديمقراطية التشاركية تقوم على فكرة دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات، وبذلك تحتل فيها الشرعية الدستورية والانتخابية مكانة مميزة، وهو ما يساهم في صناعة علاقة صحية بين الدولة والمجتمع بعيدة عن كل مظاهر العنف السياسي، وأيضاً تساهم هذه المقاربة إلى تفعيل المقاربات الحديثة القائمة على التسيير العمومي بدمج أفكار الإدارة

بالأعمال والاتصال العمومي بما يؤدي إلى خدمة عمومية ترقى لتطلعات المواطنين، كما أنها تستعين بكل التطورات مثل الإدارة الإلكترونية من أجل تحقيق النزاهة والشفافية في الأعمال الإدارية والسياسية.

3.1 آليات تجسيد الديموقراطية التشاركية:

أوجدت تجارب تطبيق الديموقراطية التشاركية عددًا هامًا من الآليات لتجسيدها والتي تختلف باختلاف البلدان، وحتى باختلاف المدن داخل نفس البلد، ويمكن تقسيمها إلى آليات إجرائية وأخرى تأسيسية على النحو الآتي:

1.3.1 الآليات الإجرائية: ومن بينهما ما يلي:

أ. النقاش العام:

تسمح هذه الآلية بمناقشة جملة المشاريع المزمع القيام بها، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار مناقشة مدى أهمية المشاريع وملاءمتها من عدمها، خصائصها وأهدافها الرئيسية، كما أن النقاش العام عبارة عن وسيلة اعلام سابقة عن اتخاذ القرار، والذي يتجسد من خلال التزام الإدارة من جهة بنشر المعلومات الخاصة بالموضوع، أو المشروع المراد القيام بإنجازه ومن جهة أخرى، وتمكين المواطنين لإبداء ملاحظاتهم التي قد يكون لها تأثير، نظرا لأهميتها البالغة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية(زياد، 2010/2009، صفحة 98).

تأسيسا على ذلك يمكن القول أن فتح النقاش العام وترك المواطنين يبدون آرائهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم، يعتبر ومن الآليات الهامة لتفعيل الديمقراطية التشاركية، إلا أن الأخذ بهذه الآلية يتطلب وجود مجتمع مثقف وبه نخب واعية، وتتمتع بقدر عالي من الوطنية والحس المدني، لأن المجتمع الذي يفتقد لأسس الحوار والتعايش غير قادر على النقاش والتفاعل البناء وتقديم الحول للمشكلات الاجتماعية.

ب.الاستفتاء المحلي:

يطلق عليه أيضا اسم "الاستفتاء الإداري" وهو من أحدث الآليات لمشاركة المواطنين بصفة رسمية، إذ بواسطته يُنادى المواطن من أجل التعبير عن رأيه

بواسطة الاستفتاء حول موضوع يراد أخذ قرار بشأنه من طرف هيئة معينة، وبالتالي فهي تجسد أهم المبادئ التي تقوم عليها الديموقراطية والمتمثلة في كون "الشعب مصدر السلطة" من خلال تمكينه من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات التي تهم الشؤون المحلية، والجزائر تأخذ بهذه الآلية، على عكس فرنسا التي لن تتوان عن تكريسه كما أن هذه الآلية قد ترسخت جذورها في المجتمع الأمريكي فهي جد مألوفة في المسائل الإدارية، خاصة مع ما تعرفه أمريكا من تطور تكنولوجي(بلال عبد الحميد، 2020/2019، صفحة 24).

تأسيسا على ذلك يمكن القول أن الاستفتاء المحلي يعتبر من الآليات البارزة والهامة للتأكيد على أن الشعب مصدر السلطات، وأن قضاياه هو من يقرر فيها دون الرجوع إلى الهيئة التمثيلية، ومن شأن هذه الآلية التي تعتمدها بعض الدول أن تقيم علاقة صحية بينها وبين المجتمع، وتعزز من مكانة وشرعية النظام السياسي ومقبوليته أمام القطاعات الاجتماعية.

ج. المخططات الاستراتيجية التشاركية ومخططات التنمية المشتركة:

وهي آلية تقوم على محاولة ادماج مجموع العناصر المشكلة للنسق المحلي، سواء كانت مجموعات مصالح أو جمعيات مهتمة بقضايا التنمية، وبذلك فهي تسمح بتكوين ورشات تسعى إلى برمجة مخططات تنموية، ولكن بصيغة تشاركية، وهذه الآلية مطبقة بالخصوص في ألمانيا واسبانيا.

د. التحقيق العمومي:

وهو آلية استشارية تهدف إلى السماح لكل المعنيين التعرف بواسطة ملف وضع تحت تصرفهم حول بعض المشاريع، البرامج والمخططات من أجل ابداء ملاحظاتهم حول العمليات المعنية(Hostieu, 2012, p. 1)..

هـ. الإعلام الإداري :

تبرز أهمية الإعلام الإداري في الحد من السرية التي عادة ما تتحجج بها الإدارة، كما أنه يشكل أداة هامة للحوار بين الإدارة والمواطن، فهذا الإجراء يقلل من امتيازات الإدارة، مما يخلق لغة الحوار بين الطرفين، كما أنه تقع على عاتق الإدارة

مهمة أولى تتجسد في الكشف عن مجمل أعمالها وأنشطتها، وذلك من خلال نشر المعلومات، قصد تعريف المواطن بحقوقه وواجباته، فالحق في الإعلام هو ميزة من مميزات المجتمع الديموقراطي، أين يكون الإعلام والحوار الاجتماعي حقين مكفولين للجميع، وتتضح أهمية الإعلام كإجراء في كونه يؤثر على مبدأ المشاركة فغياب الأول يؤثر على الثاني.(بالة و بوطي، 2017-2018، صفحة 19، 20).

وعليه فإن الإعلام الإداري يساهم في الحفاظ على حقوق المواطنين وتحسين طابع الخدمة العمومية، كون الشفافية والاتصال العمومي ضروري للقضاء على كافة مظاهر التعسف الإداري، ومن شأن هذه الآلية تقريب الإدارة من المواطن، وبناء صورة جيدة لمؤسسات الدولة في المخيال الاجتماعي.

و. الاستشارة:

إن الاستشارة هي ذلك الاجراء الذي تطرح على ضوئه كل القرارات على نحو يضمن تطبيقها دون أي اشكال مما يسهل من عملية استخلاف القرار التعسفي التسلطي ذو الطابع الانفرادي بالقرار التفاوضي التشاركي، وهو ما يضمن قيام الإدارة الديموقراطية واستبعاد الادارة التكنوقراطية والاستبدادية فعلى حد تعريف *Y.WEBER* فالاستشارة هي التعبير القانوني عن الرأي المعبر عنه فرديًا أو جماعيًا تجاه سلطة إدارية هي وحدها المؤهلة لاتخاذ القرار بشأن الموضوع محل الاستشارة(بلال عبد الحميد، 2020/2019، صفحة 27).

ز. التشاور:

يسمح تفعيل اجراء التشاور للمواطنين المساهمة في عملية وضع جملة القرارات العامة، إذ يندرج ضمن الاجراءات الكلاسيكية للمشاركة، ويمارس هذا الأخير في شكل اجتماعات عامة ضمن المرحلة الأولى لعملية اتخاذ القرار، ويظهر خاصة على المستوى المحلي من خلال اشراك المواطن في صنع القرارات، التي تدخل في نطاق المنطقة التي يقطن فيها، من خلال تمثيله عبر المجالس المنتخبة وامكانية اطلاعه على مداولات المجالس المحلية والطعن فيها، وقد تعددت الآراء حول الطبيعة القانونية لإجراء التشاور، إذ أقر*H. Aumont Francis* بأنه مفهوم غير

معروف قانونيا ويصفه كإجراء يرافق التحقيق العمومي، يهدف إلى تبادل وجهات النظر وتحقيق التقارب بينهما بعد نهاية التحقيق (بلال عبد الحميد، 2020/2019، صفحة 28).

تأسيسا على ما سبق يمكن القول إن الديمقراطية التشاركية في شقها المتعلق بالجانب الإجرائي، تقوم على جملة من الآليات كفتح النقاش العام، وعملية الاستفتاء، والتشاور والإعلام الإداري .... الخ، حيث أن هذه الآليات تقرب المواطن من مؤسسات الدولة وتجعله يتفاعل مع هذه الأخيرة، بما يؤدي إلى تعزيز الثقة السياسية ويحقق الاستقرار السياسي والمؤسساتي والرضا الشعبي والاتصال العمومي، كل هذا يحقق التنمية الشاملة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

2.3.1 الآليات التأسيسية:

تقوم الديمقراطية التشاركية إلى جانب الآليات الإجرائية على آليات تأسيسية تتمثل فيما يلي:

أ. مجالس الأحياء:

إن مصطلح الحي يشير بصورة أو بأخرى إلى أجزاء معتبرة من المدينة من وجهة نظر جوارية، بمعنى أنها نسبة من المدينة، ولقد عرّف المشرع الجزائري الحي بأنه جزء من المدينة، يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006).

غير أنه لم ينص على تشكيل مجالس الأحياء، في حين نجد المشرع الفرنسي نص في المادة الأولى من الأمر 2002-1450 المؤرخ في ديسمبر 2002 أن سكان البلديات يتم تقسيمهم من طرف المجلس البلدي إلى مجالس أحياء، والتي تتشكل من مستشارين بلدين معينين من طرف المجلس البلدي ويمثلون سكان وجمعيات الحي، حيث يجتمع أعضاء مجلس الحي على الأقل مرتين في السنة يتناقشون حول المشاريع التنموية التي تهم حيهم.

ب. مجالس الشباب:

تتواجد هذه المجالس في العديد من دول العالم خاصة في المتقدمة منها على مستوى المحافظات وعلى المستوى الوطني، وهي الزامية في بعض منها كونه يمثل أعلى نسبة من السكان، فهي تعمل للتواصل فيما بينها من أجل ابداء آراءهم ومشاكلهم ومطالبتهم، وبالتالي خلق روح الابداع واكتشاف المواهب والخبرات في مختلف المجالات(بالة و بوطي، 2017-2018).

ج. ورشات العمل الفئوية:

ويقصد بها المستفيدين من المرافق العمومية، ويمثلون نخبة المجتمع حيث يجتمعون للمناقشة والحوار وابداء آرائهم وتوصياتهم، حول موضوعات علمية وعملية.

د. الندوات العلمية:

وهي عبارة عن لقاء عدد من المواطنين للحوار والنقاش المباشر مع الخبراء، بعد تحضير معمق وشامل لموضوع الندوة التي تنتهي بصدور بيان يحتوي على قرارات اللجنة حول موضوع الندوة(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006).

تأسيسا على ذلك يمكن القول أنه بالرغم من أن المشرع الجزائري قد تبنى الديموقراطية التشاركية، إلاّ أنه لم ينص صراحة عليها في مختلف بنود الدساتير أو المراسيم الرئاسية، وإن وُجد ما يدل عليها فهي عبارات فضفاضة لا يتم تحديدها قانونياً، وبالتالي لا وجود لقناة الحوار بين الادارة والمواطن وهذا يختلف عن الدول الأوروبية التي تطبق شتى آليات تجسيد الديموقراطية، ما يفرز مكانة الديموقراطية التشاركية بها.

2.1-التنمية المحلية: دراسة في المفهوم والأبعاد والأهداف والمقومات والآليات

تعتبر التنمية المحلية من المسائل البارزة التي استقطبت اهتمام الباحثين في الشأن السياسي، ونظرا لهذه الأهمية فقد ظهرت جملة من الدراسات التي حاولت

التأصيل لهذا المفهوم، من حيث الأهداف والمقومات والآليات، وهذا ما سنقوم بمناقشته في هذا المطلب على النحو الآتي:

1.2.1-مفهوم التنمية المحلية وأبعادها

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي شغلت اهتمام الباحثون في العلوم الاجتماعية، باعتبارها أساس تطور المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات، وكغيرها من المفاهيم شهد مفهوم التنمية تطورات عديدة على مر العصور وهو ما ساهم في بلورة المفهوم بصيغته الحالية ومن خلال هذا برزت لها أبعاد متعددة.

أ- **مفهوم التنمية المحلية:**

اهتم الكثير من الباحثين بموضوع التنمية المحلية، وكل عرفها حسب نظرته الخاصة، من خلال مساهماتهم الفكرية والنظرية، طرح كم هائل من التعاريف حولها. وفي هذا الصدد يعرف المفكر Jean Bruno بأنها تنمية منطقة جغرافية ذات حدود تحتوي على موارد اقتصادية وبشرية واجتماعية من أجل تلبية حاجيات المواطنين.

وجاء في تعريف الأمم المتحدة للتنمية المحلية بأنها: (مجموعة المداخيل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي، باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير(محمد م.، 2002، صفحة 32).

في تقريره للسنة 1956 جاء بأن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشية للمواطن.

كما تعرف كذلك بأنها: (عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع بمعنى أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية أو غير اقتصادي).

وقد تعددت التعاريف التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية، وهذا لأنها عملية متشعبة الابعاد والجوانب بحيث أنها تبدأ وتنتهي من وإلى المجتمع، وتركز

بشكل جوهري على العنصر البشري فيه وتسعى إلى ان تجعله عضوا فعالا وناجحا راضيا عن حياته، من خلال احداثها لتغييرات جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... للمجتمع ككل(غريبي، 2010، صفحة 6،5)

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية يقصد بها تحسين الإطار المعيشي للمواطن في مختلف الجوانب، بما يساهم في احداث تحولات على مختلف الأصعدة تجعل من المواطن يشعر بالثقة في مؤسسات الحكم ويشارك مع مؤسسات المجتمع المدني في عملية البناء الوطني، ما من شأنه بناء حس وطني قائم على مبدأ المواطنة أساسه الحصول على الحقوق والقيام بالواجبات وهي قيم تعزز من لحمة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتؤدي إلى ضبط اجتماعي فعال ومعزز لشرعية النظام السياسي واستقراريته.

ب- أبعاد التنمية المحلية:

عند الحديث عن التنمية المحلية وفاعلية سياساتها في إحداث التغيير الشامل، فإنه يشار إلى تأثير العوامل السياسية في نسقها، والتنمية السياسية أحد مظاهر التنمية المحلية في سياقها العام، فهي تدفع إلى إحلال التنشئة السياسية والإصلاح السياسي وغيرها في عملياتها، وتشير إلى البعدين الاجتماعي والثقافي، ويمكن أن تشير إلى الأبعاد البيئية.

- **البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المحلية:**

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. ولهذا نجد البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته. وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية

المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي، مثل: التعليم والصحة والأمن والإسكان... كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا(مجادي، 2021، صفحة 76)

- **البعد الاقتصادي للتنمية المحلية**

تسعى التنمية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف عن طريق مضاعفة الجهود الاستثمارية والإنتاجية، كما يشير البعد الاقتصادي للتنمية إلى ضرورة التخلص من معالم التخلف والركود وإحداث التنمية الاقتصادية، والتي هي زيادة سريعة وتراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن، والتنمية المحلية من هذا الجانب تشير إلى رفع الطاقة الإنتاجية والتشغيلية عن طريق الاستثمار المنتج، وقياسها حسب "فاشون" يرتكز على حجم برامجها في إطار وجود رأسمال الشراكة الاقتصادية. لذلك يكون قياس التنمية من هذا الجانب على أساس تقدير معدلات الزيادة في الإنتاجية والدخل المحلي، والتنمية الاقتصادية تعكس نوعاً من التقدم والتطور، وهكذا تهدف إلى تذليل ما يعترضها من عقبات لتهيئة المناخ والأرضية الخصبة وتكريس الديمقراطية الاقتصادية القائمة على أسس الاندماجية والاشراك والمنافسة، كما تستدعي تغيير البنيان الاقتصادي المحلي وتبني استراتيجية ملائمة للسياسات الاقتصادية عن طريق خلق برامج ومخططات استثمارية تعين الوحدة المحلية على تجاوز تبعات الأزمة المادية والمالية.(بوقرة، 2017، صفحة 74)

- **البعد السياسي والإداري للتنمية المحلية**

عرف البعض التنمية السياسية بأنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم بوضوح وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، كما عرفها البعض بأنها عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي.(مجادي، 2021).

إن ارتباط التنمية المحلية بالسياق السياسي والإداري وارد في كتابات "صامويل هنتغتون" الذي يرى عقلنة السلطة وترشيدها من خلال تطوير أداء المؤسسات السياسية والإدارية، وإشراك الفرد في عملياتها. وفي ذات السياق يرى "غابرييل ألموند" و "كولمان" أن تطوير البنى والهياكل التنظيمية من شأنه أن يخلق نظاماً سياسياً ديمقراطياً حديثاً ومنفتحاً على الأطياف والشرائح المشاركة، أي أن التنمية المحلية تتحدد في التنمية السياسية.(مجادي، 2021).

- **البعد المستدام للتنمية المحلية:**

يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد المجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وخدمات الاستمرارية مع اشراك الانسان المحلي(بلهادي، 2020، صفحة 646).

وتشير التنمية المحلية إلى الدفعة القوية والمنظمة لتسيير العمران والحفاظ على البيئة، عن طريق الاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي وموارد البيئة، وما يقام من بنايات ومجمعات صناعية في إطار ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي للبيئة وتهيئة الأقاليم، مما يسمح بخلق التوازنات بين متطلبات التنمية المحلية والبيئية، وهنا يبرز دور الفاعلين المحليين في ترشيد الاستثمار وعقلنة عمليات إحداث التنمية المحلية في شقها العمراني والصناعي.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن للتنمية المحلية جملة من الأبعاد تتمثل في كل من البعد الاجتماعي والثقافي الذي يهدف إلى بناء العنصر البشري وتنميته فكرياً وجسدياً، كون الإنسان هو حجر الزاوية وأساس العمل النهضوي، والعناية به هي أساس تقدم المجتمعات ورقيها، كما أن البعد الاقتصادي له أهمية بارزة في العمل التنموي المحلي كونه يساهم في تحسين الإطار المعيشي للمواطن ويمده بالأدوات التي تمكنه من الاستثمار وخلق الثروة، بالإضافة إلى البعد السياسي

المساهم في إشراك كافة الفواعل في العملية السياسية المحلية بما يؤدي إلى بناء قرار شرعي يحظى بموافقة كافة الأطراف، كما لا ننسى البعد التنموي المستدام ودوره في الترشيد والحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة، كل هذه الأبعاد وبفعل الديمقراطية التشاركية من شأنها أن تساهم في تعزيز شرعية النظام وبناء علاقة صحية بين الدولة والمواطن.

2.2.1 أهداف التنمية المحلية

وُجدت التنمية المحلية لتحقيق جملة من الأهداف المادية والمعنوية يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- الأهداف المادية

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:

تلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي :يستلهم هذا الهدف من نظرية الحاجات الأساسية والتي تطورت خلال سنوات 1970-1980 بقصد تحديد قائمة من الاحتياجات يتمكن من خلالها مكافحة الفقر، والتي يتعين الوفاء بها في سبيل تحقيق هذا الهدف .ويلخص فيليبان جلهارد (Philippe Engelhard) هذا الهدف على اعتبار أن الثروة الحقيقية تكمن في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الأساسية تلبية لاحتياجات الناس من مواد غذائية، علاج، سكن، نقل وغيرها)مقدم، 2019/2018، صفحة 109، 110 .(وتستهدف التنمية القضاء على مظاهر التخلف مثل البطالة عن طريق توفير مناصب الشغل التي من شأنها خفض معدلات البطالة والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين والتخفيف من حدة الفقر (غضبان، 2015، صفحة 37).

المساهمة في تطور وتقدم المجتمع :إن التنمية المحلية تسعى إلى جعل المجتمع المحلي امتدادًا للمجتمع برمته، والعمل على المساهمة في تحقيق التطور والتقدم له (زين العابدين، 2018، صفحة 45).

زيادة الدخل المحلي وتحسين المستوى المعيشي :إن الزيادة في الدخل المحلي مرهون بتحقيق التنمية المحلية، كوفرة في رؤوس الأموال وكذا بناء القدرات والكفاءات المحلية، كون المجتمع المحلي هو امتداد للمجتمع الكلي .إن المعدل الملائم للدخل القومي والدخل المحلي هو الذي يساهم في الرفع من المستوى المعيشي ، فهذا الأخير يستهدف قياس كفاءة الحياة استنادًا إلى نصيب الفرد من الدخل المحلي ، حيث كلما كان الدخل المحلي مرتفع كلما ارتفع المستوى المعيشي للفرد (طايع، 2008، صفحة 79).

- تنويع وتنشيط الاقتصاد المحلي:

عن طريق تطوير التنمية الاقتصادية باستخدام الأساليب والوسائل المتاحة، إضافة إلى ضرورة تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي بإمكانها جلب الثروة كالصناعة، الزراعة، القطاع الخدماتي، ودعم المقاولاتية، والاهتمام بالاقتصاد المنزلي والأسري مع توفير الخدمات بشكل متساوي في المناطق الريفية والحضارية، وذلك من خلال الأخذ بالحسبان الأنشطة الاقتصادية التي تمتاز بها كل منطقة عن الأخرى والعمل على تشجيعها وتوفير الامكانات لها(مقدم، 2019/2018، صفحة 115). حيث أن التنويع في مصادر الثروة يجعل الجماعات المحلية قادرة على أداء أدوارها التنموية بكل فعالية بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن.

- الحد من الفوارق الاقليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية:

تسعى برامج التنمية المحلية إلى خفض حدّة المفارقات الاقليمية بين المناطق المختلفة، أو داخل المنطقة الواحدة فيما بين البلديات، بغرض تحقيق التوازن الجهوي، وذلك عن طريق انتهاج ديناميكية فعّالة للتفاعل والعمل المشترك، من شأنها الدفع بحركة التنمية الشاملة، والسعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية(مقدم، 2019/2018، صفحة 111).

- استغلال الموارد الطبيعية استغلالًا عقلانيًا وتثمين الأملاك العمومية المحلية وتنمية الموارد البشرية

من خلال تركيز الاهتمام على المناطق الغنية بالموارد لاسيما المناطق التي لا تستغل مواردها بالشكل اللازم.

- الرفع من معدلات النمو الاقتصادي

حسب فاشون (Vachon) فإن تحقيق ذلك يكون عن طريق اعتماد استراتيجية تعتمد على آليات الشراكة، وخلق بيئة مواتية للمبادرات المحلية (غضبان، 2015، صفحة 39)، وتطوير أنماط جديدة من التنظيم.

يمكن القول أن التنمية المحلية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف المادية كتنويع مصادر الثروة، وزيادة الدخل والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن الجهوي، بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن ويشبع حاجاته.

ب- الأهداف المعنوية:

تتعلق أهداف التنمية المحلية بالجانب السلوكي للمواطن المحلي، وتتمثل فيما يلي (زين العابدين، 2018، صفحة 45):

- زرع ثقافة القيادة والمبادأة والعمل على تنميتها

التي تفترض نشر المعارف وتثمين المهارات التي بمقتضاها يتم تسوية المشكلات الاجتماعية، التي تواجه المجتمع المحلي مع ضرورة خلق قيادة محلية كفء ومؤهلة لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

- تعميق مشاركة المواطنين بشكل أكثر تنظيمًا

يمكن من خلاله تحديد وضبط الأولويات، فالهدف الذي ترمي إليه التنمية المحلية في ظل عالم أضحى يضع حقوق الإنسان كأولوية ركيزة ضمن سلم الأولويات، يتمثل في ضرورة تبني المقاربة التشاركية.

- تلقين السكان المحليين مجموع القيم والمبادئ العمل الجماعي

التي من شأنها الدفع بحركية التنمية المحلية كالاعتماد على الذات، تحمل المسؤولية، تنمية ثقافة العمل الجماعي.

- جعل المواطن يغلب المصلحة العامة على مصلحته الشخصية

هذا من شأنه تنمية الولاء للمجتمع، كما يساهم في جعله يتحلى بالروح الوطنية واعتبار المجتمع المحلي المأوى الذي تزرع فيه، ولا يجوز التعدي على مقوماته.

- الأخذ بآراء المواطنين المحليين حتى يتسنى لهم تقديم الاقتراحات

حيث أن التنمية المحلية تقوم على الأخذ بمبادئ وآليات الديمقراطية التشاركية، التي تجعل المواطن شريكًا في العمل السياسي والمحلي، بما يعزز روح الانتماء ويقوي من مبدأ المواطنة القائم على الحقوق والواجبات.

- دعم الترابط والاندماج الاجتماعي بغرض العيش المشترك

رغم التباين الحاصل في المجتمع المحلي الواحد بين القوى المختلفة، مما يشجع ثقافة القبول فالمجتمع المنسجم اجتماعيًا، هو ذلك المجتمع الذي يشعر فيه الجميع أنهم يمثلون دعامة هامة فيه، وأنهم ليسوا مهمشين، وبذلك يصبح ذات قيمة في المجتمع ويشعر بالمساواة والفرص المتساوية.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المتعمّن لأهداف التنمية المحلية يمكن له أن يُلاحظ أنها عبارة عن سياسة أو استراتيجية يمكن من خلالها تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فبالنسبة للمجتمع المدني والنظام السياسي على حد سواء، غير أن هذه الأهداف لا يمكن لها أن تتحقق إلاّ في ظل تجسيد المقاربة التشاركية.

2-العلاقة بين الديموقراطية التشاركية والتنمية المحلية

تعتمد الديمقراطية التشاركية على جملة من الآليات والمتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها، والمواطن، والقطاع الخاص، والإعلام، وتعتبر هذه الفواعل غير الرسمية مشاركًا في عملية صنع القرار والدفع بالفعل التنموي المحلي على المستوى اللامركزي الإداري، حيث سنقوم في هذا المطلب بالتعرض إلى أثر تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على التنمية المحلية على النحو الآتي:

1.2-تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

لمؤسسات المجتمع المدني العديد من الأدوار والوظائف على المستوى المحلي، نظرًا لقربها من المواطن ومعرفتها لانشغالاته واهتماماته، مما يجعلها تساهم في تعزيز الديموقراطية التشاركية ودعم التنمية المحلية من خلال مشاركتها في العديد من المجالات نذكر منها:

1.1.2 -المساهمة الاجتماعية:

يُقصد بها المجهودات التي تقوم بها بعض الجمعيات المحلية والوطنية في إطار النشاطات الاجتماعية المحلية، كمحاربة الآفات الاجتماعية عن طريق العمليات التحسيسية والتوعية، المشاركة في الحملات التطوّعية للقضاء على الأمراض المتنقلة والأوبئة، إقامة الملتقيات والأيام التحسيسية من المخاطر التي تستهدف المواطنين ومن بين هذه النشاطات (مجدوب و هماش، 2016، صفحة 120).

أ- الاهتمام بمجال الطفولة ومرافقة الشباب من خلال مشاركتهم الأنشطة الراضية والبرامج التثقيفية لتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

ب- تدعيم الخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية من خلال تبليغ السلطات بالنقص والعجز المسجّل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحيّة عبر التوعية وحملات التطوّع.

أ- العمل في مجال التأهيل والتدريب ومحو الأمية.

2.1.2-المساهمة الاقتصادية:

ويقصد بها تقديم مؤسسات المجتمع المدني المساعدة في المجال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المستوى المحلي، أو تقديم الاستثمارات والاقتراحات للجماعات المحلية في سياق تأسيس مشروع اقتصادي تنموي، بالإضافة إلى خلق الفرص لممارسة الأنشطة الاقتصادية عن طريق المؤسسات والجمعيات الرائدة في المجال الصناعي مثل مشاريع الصناعات التقليدية والتحويلية التي تختص بها بعض الجمعيات المحلية والتعاونيات الحرفية(عبد اللاوي، 2011، صفحة 132).

إن ما يمكن قوله في هذا الصدد أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعمل على تحقق الدعم المادي للتنظيمات والجمعيات المدنية، من خلال جمع التبرعات والاعانات المالية.

3.1.2- المساهمة السياسية:

بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة، لكنها تقوم بدور بارز يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال مبدأ حب الوطن وغرس قيم المشاركة، بما يدعم قيم التحوّل الديموقراطي، بالإضافة إلى تكوين وتدريب المواطنين عمليًا وعلميًا واكسابهم الخبرة في الممارسة الديموقراطية، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تُتيح له امكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامّة وممارسة، دور أساسي في مراقبة ومتبعة تنفيذ المشاريع على المستوى المحلي وتقويمها في الأخير (عبد اللاوي، 2011، صفحة 132).

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن تنظيمات المجتمع المدني تلعب دور بارزا في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ قيم المشاركة وتعزيز مبدأ المواطنة بما يقوي البنيان الوطني، فهي تعتبر من الآليات الهامة في المشاركة في عملية التنمية المحلية من خلال أدوارها المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تجعل المواطن مشاركا في الفعل المحلي، وتحسين إطاره المعيشي.

2.2تأكيد دور المواطن في التنمية المحلية

يُعتبر إسهام المواطن وإشراكه في تسيير الشؤون العمومية والمحلية والدفع بعجلة التنمية أحد الاهتمامات الأساسية التي توليها الدولة أهمية بالغة عبر آليات المشاركة التي تقرها المقاربة التشاركية، نذكر منها:

1.2.2-إبداء الرأي في بعض المشاريع التنموية:

وذلك عبر إبداء الرأي في التحقيقات العمومية المفتوحة على مستوى البلديات، حيث يُدلى المواطن رأيه في سجل مفتوح على مستوى البلدية بخصوص

أي آثار جانبية غير مرغوب فيها لأي مشروع أو لعدم جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية البيئية، الصحيّة، وبعد الانتهاء من الفترة القانونية المخصصة لدراسة الآراء يتم القبول أو الرفض. (عساس، 2018، صفحة 9).

2.2.2-سجل الاقتراحات والشكاوى:

يكون هذا السجل مفتوحًا على مستوى كافة المرافق العمومية بما في ذلك البلديات، حيث يسجل فيها المواطنون جميع الشكاوى والاعتراضات والنقائص الموجودة على المستوى المحلي وتقديم الاقتراحات الممكنة بخصوص الأوضاع المحلية، حيث يُعتبر وسيلة اتصال بالمسؤول المحلي لتصحيح الاختلالات المسجّلة ولتجسيد مشاركة المواطن في التسيير المحلي عن طريق توسيع قاعدة الحوار والتشاور ولضمان تحقيق تنمية محلية فعّالة من خلال قنوات تُتيح له المساهمة في صنع القرارات المحلية ومراقبة المشاريع التنموية. (لصلح، 2018، صفحة 214).

3.2.2-الاستفتاء الشعبي المحلي:

حيث تسمح هذه القناة للمواطن بأداء دوره في المشاركة وصنع القرار من خلال التصويت على القرارات التي تهم الصالح العام، حيث يعد مبدأ مشاركة المواطن الحجر الأساس في عملية التنمية المحلية، فإن كانت قاعدة مشاركة المواطن صحيحة فحتمًا النتائج ايجابية على أرض الواقع، وبالتالي يتحقق رضى المواطن باعتباره شريك في العملية إلى غاية متابعة ومراقبة البرامج التنموية.

4.2.2-الميزانية التشاركية:

وهي عملية منبثقة عن المشاورة أو التشاركية بحيث يُقرر من خلالها الاشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية ويُناقشونها، وتُعتبر أحد الممارسات الحكومية التشاركية نظرًا لأثرها على الواقع المعاش، من خلال التمويل الذاتي للجماعات المحلية وتهدف إلى تحقيق الفعالية في مسار التنمية المحلية.

5.2.2-المبادرة الشعبية:

وهي آلية تسمح للمواطن بتقديم مقترحاته وأفكاره في مجال التنمية ما يمكنه أن يصل بمقترحاته إلى مرحلة الاستفتاء، وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات وتهدف المبادرة الشعبية إلى تحفيز المواطنين وحثّهم على المشاركة. (عساس، 2018، صفحة 10).

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول أن المواطن يُعتبر من الفواعل البارزة ضمن مقاربة الديمقراطية التشاركية، وله دور بارز في الدفع بعملية التنمية المحلية، من خلال جملة من الآليات القانونية والإدارية والسياسية التي تضمن له المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار، بما يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي لعموم المجتمع.

3.2-تكريس دور القطاع الخاص في التنمية المحلية:

ترتبط أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية من خلال إسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ويكون ذلك في ظل وجود حكومة فاعلة تدعم وتطوّر القطاع الخاص وتعمل على استمرارية المشاركة في التنمية من خلال النقاط التالية (بن نوري، 2021-2022، صفحة 45، 46):

أ. العمل على إدامة المنافسة في السوق؛

ب. توفير فرص متساوية أمام الجميع خاصة الفئات الضعيفة ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات المالية للمساهمة في الإنتاج وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم؛

ج. خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة .د) تعزيز المشاريع التي تُتيح وتخلق فرص العمل؛

د. التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية؛

هـ. استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة.

و. يساهم القطاع الخاص في الاستثمار من خلال دوره الفعّال في التشغيل، حيث يُعتبر كمولد رئيسي للدخل القومي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للمواطنين حيث يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة ركيزة أساسية في الاقتصاد.

ويوفر القطاع الخاص الخبرة والمهارة من خلال استقطاب الكوادر البشرية، بالإضافة إلى التمويل المالي للمشاريع التنموية بالشراكة مع الفواعل الرسمية للدولة والمجتمع المحلي، ونظرًا للدور القطاع الرسمي المهم في التنمية المحلية، فقد عرف تطورًا في السنوات الأخيرة من خلال عملية الخوصصة لمختلف القطاعات.

ويمكن تلخيص دور القطاع الخاص في التنمية فيما يلي:

أ. المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة عن طريق إقامة مشاريع تنموية في المناطق المعزولة. (الباقي، 2019، صفحة 169.(

ب. تقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال أساليب حديثة ومتطورة؛

ج. المساهمة في زيادة معدّل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الفردي؛

د. المساهمة كشريك استثماري للشركات الأجنبية والوطنية.؛

هـ. التكامل مع القطاع العمومي خاصة في النشاطات الصناعية التحويلية؛

و. المساهمة في سياسة التشغيل وفي المجالات الحيوية التي تشهد الدولة نقص وعجز فيها مما يفتح المجال نحو العمل ويساهم في الاقتصاد الوطني ويُخفف من أعباء الدولة.

وبذلك فإن تجسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر يمكن أن يحقق مكاسب عديدة في مجال التنمية المحلية، ويجب أن يكون القطاع الخاص قادراً على تخفيف الأعباء على الدولة، ولا يجب أن يكون القطاع الخاص يمتص من الدولة وبالتالي يتسبب في الركود الاقتصادي. ولقد اهتمت الدولة الجزائرية بالقطاع الخاص كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية من خلال خلق فرص العمل وتسريع النمو، أي زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وبالتالي جعلته شريكاً لها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن القطاع الخاص يُعتبر من الآليات الهامة التي تقع ضمن مقاربة الديمقراطية التشاركية، وفاعلاً مميزاً في عملية الدفع بالفعل التنموي المحلي، حيث يستطيع بفعل الاستثمارات التي يجسدها ميدانياً في خلق الثروة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والدخل الوطني، بما يدر إيرادات كثيرة للدولة تستطيع من خلالها هذه الأخيرة توظيفها في ماليتها العمومية في تجسيد مشاريع تنموية تعود بالنفع على المواطنين، وتحسن ظروفهم المعيشية، كما أن القطاع الخاص يُعتبر أداة فعالة في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، وبذلك فإن للقطاع الخاص أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على مستوى الفعل التنموي المحلي.

3- تطبيقات الديموقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

عرفت الديمقراطية التشاركية مجموعة منوعة من النماذج والتطبيقات عبر العالم، كان لها انعكاسها المباشر على عملية التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، ومن هذه الدول نجد الجزائر التي حاولت تجسيد مبادئ العمل الديمقراطي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغبة منها في الاستفادة من الآليات التي توفرها الديمقراطية التشاركية في إحداث الفعل التنموي المحلي.

1.3مظاهر تفعيل الديموقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر

وفي هذا الإطار نجد جملة من النماذج التي أخذت بها الدولة الجزائرية في العمل بأطر الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وهذا ما سنقوم بمناقشته في هذا المحور على النحو الآتي:

1.1.3-تطبيقات الديموقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

إن النقائص والاختلالات التي يعاني منها قانون البلدية في الجزائر نتيجة لضعف العمل الجواري للمجالس المنتخبة وغياب الحوار بين المواطنين، ما أدى إلى تدهور النمط المعيشي للمواطن خاصة في الأوساط الحضارية. وبالرغم من أن

قانون البلدية رقم 11/10 لم يكن مُدرجًا ضمن العهدّة التشريعية التي ارتبطت بخطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه في 15 أفريل 2011 والذي كان ضمن مشروع الإصلاح السياسي والدستوري في ظل التحولات التي يعرفها العالم العربي، غير أنه مثّل المدخل لهذه الإصلاحات، كما أن قانون الولاية رقم 12/07 يُعتبر تتويجًا له، ومن هنا تتضح الأهمية التي تلعبها الجماعات المحلية في أي عملية إصلاحية، كون المجالس المنتخبة بصفة عامة والمحلية منها بصفة خاصة هي الإطار الطبيعي لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام وترجمة حقيقية لشعار الدولة "بالشعب وللشعب."

ويظهر هذا بوضوح من خلال إدراج بعض آليات الديموقراطية التشاركية في قوانين الجماعات الإقليمية وخاصة قانون البلدية، والذي من شأنه أن يُتيح للمواطنين المشاركة في إدارة الشأن العام من خلال ما يلي (عياس، 2013، صفحة 1):

أ- الاستشارة الإقليمية:

بغية تمكين المواطنين من المشاركة في تسيير المجالس المحلية المنتخبة، نجد آلية الاستشارة العمومية فقد نصت المادة 11/2 من قانون البلدية 11/10 على أن يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين حول استشاراتهم حول أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حسب ما حدده هذا القانون كما يمكن في هذا الإطار استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة. (بلال عبد الحميد، 2020/2019، صفحة 39)

وقد أكد المشرع على استعمال الوسائل الإعلامية في هذه المادة كالنشر في الأماكن المخصصة لذلك بمقرات البلديات أو النشر عن طريق الصحافة المكتوبة أو توجيه الإعلانات عبر الإعلام المرئي أو عبر الإذاعات المرئية.

كذلك عند قراءة هذه المادة يتبين بأن المشرع اعتبر الاستشارة آلية مهمة لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية. حيث أنه بموجب المادة 13 من قانون البلدية قد أشار المشرع الجزائري إلى نوع آخر من الاستشارة، والمتمثل بالاستعانة

بالخبراء وذوي التجربة وقد نصت المادة على ما يلي: يمكن لرئيس المجلس الاستفادة من كل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونًا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم.

أما بالنسبة لقانون الولاية فقد أجاز المشرع من خلال المادة 36 دعوة لجان المجلس الشعبي الولائي كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته.

من خلال استقراء المواد السالفة الذكر يمكن ملاحظة أن المشرع قد اعتبر الاستشارة آلية جديدة للمشاركة، لكنها تبقى جوازية نظرًا لاستعماله كلمة "يمكن" ما يعني بقاءها أمرًا اختياريًا بين يدي رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الولائي، وتقتصر فقط على أصحاب الخبرة والتجربة هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد عبارة "كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية" ما يعني أن المشرع هنا قد ترك المجال واسعًا أمام رئيس المجلس الشعبي البلدي في تحديد مقتضيات شؤون البلدية.

وفي هذا السياق ومن أجل تفعيل آلية الاستشارة المنصوص عليها في المادة 13 من قانون البلدية قام بعض الباحثين وفي مقدمتهم الدكتور "رضوان شتافو" أستاذ بجامعة حمة لخضر بالوادي اقتراح خمسة خطوات بغية تحقيق تنمية محلية مستدامة في إطار مبادئ الديموقراطية التشاركية ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تكوين مجلس جواري استشاري :يضم المجتمع المدني والإطارات الأكاديمية في مختلف التخصصات يحضر جميع مداولات المجلس الشعبي البلدي، لإبداء الرأي حول مشاريع التنمية المستقبلية (قانون الولاية، رقم 12/7 المادة 36).
- إلزامية إشراك المواطن في العمل التنموي المحلي :من خلال متابعة وإنجاز مخططات التنمية المحلية والحفاظ على ممتلكات الدولة.
- تحقيق التفاعل الاجتماعي مع السلطة المحلية :من خلال تفعيل دور لجان الأحياء والتي من شأنها المساهمة بشكل أساسي في مختلف القرارات التي تتخذها السلطة المحلية، ولن يتحقق التفاعل الاجتماعي إلاّ بانخراط المواطن في لجان الأحياء، ونظرًا لاحتكاكه بغيره سينتج عنه حتمًا غرس مجموعة من

القيم والمبادئ الأخلاقية الاجتماعية والتي تسمح بتعزيز العلاقة التفاعلية مع السلطة المحلية كالتعاون، التطوع ومحاربة الآفات الاجتماعية والحفاظ على البيئة وغيرها.

- يتعين على المواطن مساعدة البلدية بخلق مشاريع استثمارية اقتصادية سياحية وثقافية :مما سيسمح للأخيرة بجباية محلية أكبر للضرائب، زيادة على ذلك تفعيل عملية تأجير الأماكن العمومية وهذا الإجراء لابد أن يسبقها إقناع المواطن بأن القيام بهذه العملية هو لصالح لتنمية المحلية في إطار تلبية حاجاته اليومية.
- قيام المجالس المحلية المنتخبة بتأسيس خلية إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي :بغية ترتيب أولوياتها حسب أهمية المشاكل بهدف إيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لها (هشام، 2015، صفحة 138).

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول أن لآلية الاستشارة الديمقراطية دور كبير في تعزيز قيم الديمقراطية التشاركية، وإشراك المواطن كمراقب ومشارك في عملية صنع القرار من أجل الدفع بالفعل التنموي المحلي (بلال عبد الحميد، 2020/2019، صفحة 42).

ب- الإعلام الإداري:

إن عملية التحديث والدمقرطة في تسيير الشؤون العمومية المحلية عن طريق الديموقراطية التشاركية لا يتحقق إلاّ بانخراط المجتمع المدني بفعالية لكونه طرفًا فاعلاً في عملية التقييم المنشودة، استنادًا لدوره التواصلي في نقل انشغالات المواطنين والمساهمة في بناء السياسات العمومية في الواقع المحلي (هشام، 2015، صفحة 138).

كما يستلزم مبدأ الشفافية في التسيير أن يكون المواطنون على علم بكل ما يتعلق بشؤونهم المحلية وانطلاقًا من هنا فقد احتل مبدأ الشفافية مكانة بين كل من قوانين البلدية والولاية وورد تجسيده في العديد من المواد، منها التي تنص على علنية جلسات المجالس الشعبية المحلية وبين التي تنص على حق المواطنين في

الاطلاع والحصول على الوثائق الإدارية وأخرى تجيز تقديم المجالس الشعبية المحلية عرضًا سنويًا عن نشاطها أمام المواطنين وكل ذلك في سبيل تجسيد شفافية الإدارة وهذا ما يعرف بآلية الإعلام الإداري.

ب- مبدأ علنية الجلسات:

يُعد مبدأ علنية الجلسات وسيلة مهمة لمشاركة المواطنين مباشرة في أعمال المجالس الشعبية المحلية، لذلك فقد تبنى المشرع الجزائري قاعدة علنية الجلسات في قانوني البلدية والولاية لتجسيد شفافية الإدارة التي تعتبر دعامة أساسية لتحقيق الديموقراطية في سبيل تقريب الإدارة من المواطن، وهذا ما حدده المشرع في نص قانون البلدية حيث أشار إلى أن جلسات المجلس الشعبي البلدي تكون علنية، كما تم التأكيد على هذا المبدأ في المرسوم التنفيذي رقم 13/2015 مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجلسات المغلقة، وينطبق الأمر كذلك في قانون الولاية فقد نص المشرع على إعلام المواطنين بتاريخ الجلسة باعتبارها ضمانًا لعموميتها، لأنه بفضله يمكن للمواطنين أن يحضروا جلسات المجلس، ولكن يقتصر حضورهم على الإصغاء لكل ما يدور في الاجتماع ولا يخول لهم التدخل أو المشاركة في التصويت (بلال عبد الحميد، 2020/2019، صفحة 44، 43).

من باب تفعيل مبدأ المشاركة كان على المشرع أن يُلزم رئيس المجلس الشعبي البلدي بنشر مشروع جدول الأعمال المعد بالتعاون مع الهيئة التنفيذية، ويطلع سكان البلدية عليه بغرض تمكين خاصة المجتمع المدني من إضافة نقط معينة في جدول الأعمال، ويكمن السبب وراء هذا الاقتراح إلى أن الجمعيات المحلية كثيرًا ما وُجهت لها أصابع الاتهام بأن نشاطاتها موسمية ولا تظهر إلاّ نادرًا وبغية تحفيزها أكثر على النشاط والعمل، كان من المفروض ألا يتم وضع جدول الأعمال ضمن دائرة المجالس المغلقة وإنما يتم وضعه بمساهمة من المجتمع المدني.

وعليه نستنتج أن للجلسات العلنية ونشر جدول الأعمال والسماح للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بالاطلاع على محتوياته، أمر من شأنه تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في النموذج الجزائري، كما أن مشاركة المجتمع المدني

كمراقب وقوة اقتراح من شأنها أن تعطي قيمة مضافة للمشاريع والمخططات التنموية، بما يساهم في ترقية التنمية المحلية وكسب الثقة بين المجلس المنتخب وعموم المواطنين على المستوى المحلي.

ت- حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس الشعبية المحلية والقرارات البلدية:

لضمان مشاركة الجمهور (الأشخاص الطبيعيين، الجمعيات، الشركات، أي إدارة أخرى والأشخاص القاطنين بالبلدية) في الحياة المحلية يجب أن توضع تحت تصرف المواطن سلسلة من الوثائق والمعلومات، والتي تتضمن مداولات المجلس الشعبي البلدي والولائي، وكذلك القرارات البلدية. كما يمكن لكل من لهم مصلحة بالحصول على نسخة من المداولات والقرارات. وهذا ما نص عليه المشرع في قانون البلدية، ولقد ورد نفس الأمر في قانون الولاية، والذي يؤكد بصفة صريحة على أنه يحق لكل شخص له مصلحة أن يطلع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي، ويحصل على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته، وبالنسبة لتعليق محضر المداولات فقد نص كلا القانونين على أن يتم في المكان المخصص لإعلام المواطنين في مقرات المجالس الشعبية البلدية والولائية خلال الأيام الثمانية التي تلي جلسة الانعقاد. (بلال عبد الحميد، 2020/2019، صفحة 46).

بالإضافة إلى حق الاطلاع على المداولات خوّل المشرع للمواطن الحق في الاطلاع على القرارات البلدية، حيث تضم مجالاً أوسع من المداولات باعتبارها قد تصدر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي تنفيذاً للمداولات في حد ذاتها، كما قد تصدر عنه أثناء ممارسته لصلاحيته كممثل للبلدية، أو ممثل للدولة ويستوي في ذلك أن تكون هذه القرارات فردية أو جماعية أو ذات طابع تنظيمي (بوشامي، 2007/2006، صفحة 152). وفي هذا الإطار نص المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 88/131 المتضمن العلاقات بين الإدارة والمواطن على إمكانية اطلاع المواطنين على الوثائق والمعلومات الإدارية مع مراعاة أحكام التنظيم المعمول به في مجال المعلومات المحفوظة والتي يحميها السر المهني.

ولقد ألزم المرسوم رقم 16/190 المؤرخ في 2016 30/61 المجلس الشعبي البلدي تسهيل إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية وتطوير كل الدعائم الرقمية الملائمة، قصد ضمان نشر وتبليغ القرارات البلدية، باستثناء القرارات والوثائق المتعلقة بحالات التأديب والمسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام. ويتضح مما سبق أن القاعدة العامة تتمثل في أن حق المواطن في الحصول والاطلاع على الوثائق الإدارية هي الأصل وتمسك الإدارة بالسر الإداري هو الاستناد (بلال عبد الحميد، 2020/2019، صفحة 47).

وعليه يمكن القول أن هذا الإجراء الإداري المتعلق بحق المواطن على الاطلاع على مستخرجات المداولات والقرارات التي تخصه، هي حماية لحقوق المواطن من تعسف الإدارة، وتأكيد على مبدأ المواطنة التي يقع في صلب العملية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

تقديم المجالس الشعبية المحلية عرضًا سنويًا عن نشاطها أمام المواطنين:

في إطار إعلام المواطنين حول ما يدور في الولاية أو البلدية، وفي سبيل ممارسة رقابة شعبية على أداء المجالس الشعبية المحلية، فقد نص المشرع على صورة أخرى لتجسيد آلية الإعلام الإداري تتمثل في تقديم المجالس الشعبية المحلية لتقرير سنوي حول الوضعية العامة للبلدية والولاية. لذلك نجد المشرع قد نص في قانون البلدية رقم 11/10 على إمكانية تقديم عرض سنوي لنشاطات المجلس الشعبي البلدي أمام المواطنين (قانون البلدية رقم: 11/10، المادة 109). بالمقابل نجد قانون الولاية رقم 12/10 لم يتطرق لإجراء تقديم المجلس الشعبي الولائي عرضًا سنوياً عن نشاطاته أمام المواطنين، فنجدها اكتفى فقط بالإشارة إلى أن الوالي يقدم بياناً سنوياً حول نشاط الولاية أمام المجلس الشعبي الولائي.

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من كل المحاولات والشعارات المنادية بمشاركة المواطن في العملية التنموية، إلاّ أن ذلك لم يتحقق بسبب عدم التجسيد الفعلي لآليات الديموقراطية التشاركية، إضافة إلى تغييب مبدأ الشفافية وما عزز هذا هو غياب ثقافة قانونية لدى المواطن والتي تدفعه للمشاركة في تسيير

الشأن العام المحلي والتي تسمح له باتخاذ القرارات المتعلقة به ومراقبة وتقييم مدى تنفيذ هذه القرارات.

الخاتمة:

في الختام يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تعتبر وسيلة لترقية الأداء المحلي وآلية فعالة في القضاء على حالات الانسداد التي تشهدها بعض المجالس المنتخبة، ما يعني أنها آلية لتفعيل التنمية المحلية ولا يمكن للديمقراطية التشاركية النجاح إلاّ من خلال تعزيز آليات التشاور عبر الاعتماد على مقاربة الحوكمة والاهتمام بالبناء المؤسسي واستغلال كل الوسائل الإلكترونية وتعزيز مبدأ الثقة كون الديموقراطية التشاركية الحقة هي المشاركة الفعّالة للمواطن في اتخاذ القرار، ولتحقيقها لا بد من توفر جملة من الآليات من بينها الاستفتاء الشعبي، المبادرة الشعبية وتقديم العرائض.

كما يمكن القول أن التنمية المحلية في الجزائر قد دخلت مرحلة التطبيق الفعلي من خلال توفير كل الوسائل والآليات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية من أجل ضمان خدمة عمومية جيّدة وتحسين نوعية حياة المواطنين من جميع الجوانب عبر تبني استراتيجية التنمية المحلية التي تُعتبر من أفضل الاستراتيجيات والسياسات في تحقيق الرفاهية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، وعليه خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن الديموقراطية التشاركية هي المشاركة الفعّالة للمواطن في اتخاذ القرار ولتحقيقها لا بد من توفر جملة من الآليات من بينها الاستفتاء الشعبي، المبادرة الشعبية وتقديم العرائض.
- إن تطبيق الديموقراطية التشاركية في الجزائر تجسّد من خلال قوانين الجماعات المحلية (البلدية 11-10) والولاية (12-7) لكنها لا تزال في بدايتها ما يعني أن تطبيقها محتشم غير أنها انطلقت من منهج محدد لتحقيق أهداف محددة.

- إن المقاربة التشاركية باعتبارها وسيلة لتحقيق اللامركزية تساعد في القضاء على حالات الانسداد التنموي محليًا، ما يعني أنّها آلية لتفعيل التنمية ولا يمكن للمقاربة التشاركية النجاح إلاّ من خلال تعزيز آليات التشاور عبر الاعتماد على مقاربة الحوكمة والاهتمام بالبناء المؤسسي واستغلال كل الوسائل الإلكترونية وتعزيز مبدأ الثقة.
- لقد كان للإصلاحات السياسية والإدارية في الجزائر أثر كبير في ترقية الفعل التنموي المحلي والانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية.
- تحتاج التنمية المحلية لتحقيقها في الجزائر إلى ضرورة توفر جملة من المتطلبات كإعداد الكوادر بتكوينها الجيد، وتوسعة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة.

هناك جملة من النقاط نوردها على شكل توصيات كالتالي:

- يجب مشاركة جميع الفاعلين وتكاثف مختلف الجهود من أجل إنجاح مبدأ الديموقراطية التشاركية خدمة للتنمية المحلية.
- دعم قدرات الفاعلين المحليين من خلال الالتفاف حول برنامج، كابدال وتوفير كل الظروف والميكانيزمات لإنجاحه ومحاولة تعميمه على باقي ولايات الوطن.
- صياغة قوانين جديدة لدعم ثنائية الديموقراطية التشاركية والتنمية المحلية لسد ما تركته القوانين السابقة من ثغرات من ناحية، وتجنب العبارات الفضفاضة وأن تنصب صورة واضحة على آليات تشاركية في ظل السياسات العامة.
- تقوية الموارد البشرية والمالية ووضع آليات واضحة لتقييم دور المجالس.
- القضاء على ظاهرة الفساد المنتشرة بين المسؤولين وضرورة استخدام التواصل الإلكتروني مع المواطنين.
- السهر على تغيير ذهنية الفاعل الجزائري وتكييفه مع مختلف أنظمة التسيير خاصة المستوردة منها من خلال غرس قيم المواطنة والتنشئة السياسية.

الهوامش:

1. محمد، شلبي،(1997)المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية 1997، ص87.
2. زهيرة بوكروح، بلعيد منيرة، (2003)،ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية،عودة لمقاربة القرب على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، ص، 30.
3. زكريا حريزي،(2018)، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، ص،322.
4. ليلى زياد، (2010)، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، تخصص القانون الدولي وحقوق الانسان، جامعة تيزي وزو، الجزائر، الموسم الجامعي ، ص98.
5. عبد الله بلال عبد الحميد،(2020)،الأطر القانونية لتفعيل دور المواطن في إدارة السياسة التنموية المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، ص24.
6. Rene Hostieu . (2012), enquêtes publiques, environnement et développement durable, p1.
7. عبد الكريم بالة، الطاهر بوطى،(2018) الديموقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وادارة محلية، جامعة محمد لخضر، الوادي ، ص ص 19، 20.
8. عبد الله بلال عبد الحميد،مرجع سابق الذكر، ص27.
9. المرجع نفسه، ص28.
10. عبد الكريم بالة، الطاهر بوطى، مرجع سابق الذكر، ص22.
11. سي محمد بن زرقة،(2017)، الآليات الديموقراطية التشاركية في الادارة المحلية الجزائرية، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق، تخصص قانون الادارة العامة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص58، 59.
12. محمد عبد الفتاح محمد،(2002) الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

13.أحمد غريبي،(2010) أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، ص، ص: 05-06.
14.مجادي رضوان، (2021)، حول الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية بجامعة سعيدة.
15.إسماعيل بوقرة، (2017)الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ص: 364.
16.مجادي رضوان، مرجع السابق الذكر، ص:76.
17.مرجع نفسه، ص76.
18.سعيدة بلهادي،(2020)، العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 07، العدد 01 ،الجزائر، ص: 646.
19.ابتسام مقدم،(2019)، الديموقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية بالجزائر، (أطروحة دكتوراه)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران 2، ص109، 110.
20.فؤاد بن غضبان،(2015)، التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون، دار صفاء، عمان، ص37.
21.محمد زين العابدين،(2018)' ،مؤسسات المجتمع المدني الواضح والطموح: نموذج أردني،دار الاسرة ودار العالم، ص45.
22.محمد سالمان طايع،(2008)، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ، ص79.
23.مقدم ابتسام، مرجع سابق الذكر، ص115.
24.نفس المرجع، ص111.
25.فؤاد بن غضبان، المرجع السابق الذكر، ص39.
26.محمد زين العابدين، مرجع سابق الذكر، ص45
27.عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، (2016)، الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الأمن والتنمية، العدد 8، ص120.
28.المرجع نفسه، ص132.
29.ناصر عساس،(2016)"الديموقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بعد 2016 "، دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مداخلة يوم دراسي، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص09.

30.نوال لصلح، (2018)، الديموقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية: قراءة في قانون البلدية (11-10)"، مجلة الحقيقة، العدد 03.
31.ناصر عساس، مرجع سابق الذكر، ص10.
32.بن نورني لطفي،(2022)، دور الديموقراطية التشاركية في التنمية المحلية في الجزائر،(مذكرة ماستر) ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 45، 46.
33.ناصر الدين عبد الباقي،(2019) "دور الديموقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 1، (ب،س،ن)، ص169.
34.عمار عياس،(2013)"الحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الديموقراطية التشاركية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة مخبر القانون العقاري والبيئي، العدد 1، ص1
35.عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص39.
36.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الولاية رقم: 12/7، المادة36
37.عبد الكريم هشام، (2015)، الاعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديموقراطية من الانتقالية مقاربة في الديموقراطية المشاركاتية، مجلة الفكر، العدد 12، ص138.
38.عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص42.
39.عبد الكريم هشام، المرجع السابق الذكر، ص138.
40.عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص46.
41.المرجع نفسه، 46.
42.نجلاء بوشامي، (2007)،المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون البلدية 90/08 أداة للديموقراطية –المبدأ والتطبيق-، (شهاد الماجستير)، كلية الحقوق، قسم الحقوق تخصص قانون عام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، ص152.
43.عبد الله بلال عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص47.
44.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2011)، قانون البلدية رقم: 11/10، المادة 11/3.
45.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2012)، قانون الولاية، المادة 109.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

1- الكتب

- غضبان فؤاد. (2015) .التنمية المحلية: ممارسات وفاعلون .دار الصفاء: عمان.
- زين العابدين محمد. (2018) .مؤسسات المجتمع المدني الواضح والطموح: نموذج أردني . الأردن: دار الأسرة ودار عالم.
- محمد سلمان طايع. (2008) .التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر .مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد شلبي. (1997) .المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد عبد الفتاح محمد. (2002) .الإتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الإجتماعية: أسس نظرية ونماذج تطبيقية .الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

2- الرسائل الجامعية

- مقدم ابتسام (2019) .الديموقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية بالجزائر . (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر.
- رمجادي رضوان. (2021) .الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة .(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية بجامعة سعيدة، الجزائر.
- عبد اللاوي عبد السلام. (2011) .دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر .(مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة.
- بالة، عبد الكريم، و بوطي الطاهر. (2017-2018) .الديموقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر (مذكرة ماستر). الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لخضر، الجزائر.
- بلال عبد الحميد عبد الله. (2020/2019) .الأطر القانونية لتفعيل دور المواطن في إدارة السياسية التنموية المحلية (مذكرة ماستر). الجلفة، جامعة زيان عاشور، الجزائر.
- بن نوري لوطفي. (2021-2022) .دور الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية في الجزائر .(مذكرة ماستر). مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
- زياد ليلى، (2010/2009) .مشاركة المواطنين في حماية البيئة .كلية الحقوق/ جامعة تيزي وزو، الجزائر. (مذكرة الماجستير).

- ناصر عساس. (2018) .الديمقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بعد 2016، دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر .كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي. (مذكرة الماجستير).
- نجلاء بوشامي. (2007/2006) .المجلس الشعبي البلدي في ظل قانون البلدية 90/08 اداة للديموقراطية-المبدأ والتطبيق .(مذكرة ماجستير). قسنطينة، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، الجزائر.

3- مقالات دورية

- غربي أحمد. (2010) .أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر .مجلة البحوث والدراسات العليا، (1)4، 5،.6
- بوقرة إسماعيل. (2017) .الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر .مجلة الحقوق والعلوم السياسية، (2)4، .364
- حريزي زكرياء. (2018 .(المشاركة السياسية للمراة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية .المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (6)8، .322
- بكروح، زهيرة، و بلعيد منيرة. (2003)" .ديمقراطية التشاركية وتنمية محلية" عودة لمقاربة القرب على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر .المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (2)7، .30
- بلهادي سعيدة. (2020) .العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر .مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، (2)7، .646
- بن صولة صلاح. (12 11, 2013) .ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية كاداة لعصرنة الإدارة المحلية في الجزائر الواقع والأفاق .مجلة دفاتر اقتصادية، (2)12، .97
- هشام عبد الكريم. (2015) .الإعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديمقراطية من الانتقالية مقاربة في الديمقراطية المشاركاتية .مجلة الفكر (12)، .138
- مجدوب عبد المؤمن، و هماش لمين. (2016) .الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر .مجلة الأمن والتنمية (8)، .120
- عياس عمار. (جانفي, 2013) .الحفاظ على البيئة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الديمقراطية التشاركية .مجلة مخبر القانون العقاري والبيئي (1)، .01
- ناصر الدين عبد الباقي. (2019) .دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية . مجلة الناقد للدراسات السياسية (1)، .169

- نوال لصلح. (2018) .الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية: قراءاة في قانون البلدية (11-10) .مجلة الحقيقة (3)، .21

4- قوانين وتشريعات

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (20, 2006) .القانون رقم 06/06. القانون التوجيهي للمدينة .(4)
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قانون البلدية رقم: 11/10 .(المادة 109).
- قانون الولاية .(رقم 12/7 المادة 36).

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Hostieu, R. (2012). enquêtes publiques ,environnement et développement durable.